تعويم المقاومة بحرب اهلية.. مصلحة امريكية ام ايرانية؟

حمدان حمدان*

■ لا نظن ان النزاع بين الطوائف في عالمنا الثالث، ينبع عن ماهية العقائد نفسها، خاصة بين الطوائف في الدين الواحد، فالاجماع الظاهري في التمسك بثوابت العقيدة واركانها، لا يسمح بالانزلاق نحو احتراب اهلي يقوم على اسس الافتراق الطوائفي، الا اذا كان هذا الاجماع، نفاقا ظاهريا، يخفي تحت رماده، نيران العداوة والكراهية، الى درجة تصبح معها العقيدة شأنا ذاتيا، قابلا للاستخفاف بوصايا السماء، في سبيل مصالح الزمان في المكان.

وعليه، فان النزاع ذا اللبوس الديني، يصبح توظيفا للدين في السياسة، وبداية انحدار نحو ما قالته الآية الكريمة «الذين فرقوا دينهم شيعا»، فيما الدين في جوهره، عنصر تجميع للامة وتوحيد لها وصيانة قواها.

وفي الاساس، فان لمفهوم الفطرية في الاسلام، ما لا يتصالح مع مؤسسة دينية رسمية له، فالعبادة فيه، من شأن الفرد وحده، والعلاقة بين الخالق والمخلوق، انما هي علاقة مباشرة تتم دون توسط، وهو عكس دور الكنيسة في التاريخ الاوروبي.

ويصبح المطلوب، لا فصل الدين عن قوام الدولة، بل فصل الدين عن السياسة، اي بالمعنى الذي اطلقه بطرس البستاني، حين وقعت المذابح بين الدروز والموارنة في العام 1860 بشكل طائفي، ودوافع سياسية حيث قال «لا بد من اجل الحيلولة دون فناء المجتمع، من وضع حاجز بين الرياسة والسياسة) حيث الرياسة عنده، تحمل مفهوما سلطويا روحيا ثابتا، فيما السياسة تحمل مفهوما سلطويا مدنيا متبدلا.

ويدور المعنى في جوهره، حول تجنيب توظيف الدين في الاغراض السياسية، باعتبار ان المقولات الكونية الكبرى، ثابتة ومطلقة، فيما السياسة تتلون، بحكم الضرورات القاهرة، مع ما هو واقعي ونسبي ومتغير، ففيما السياسة تحركها مصالح شخصية وفئوية دنيوية، فان الدين يتعالى في جوهره وروحه عن اغراض يمكن ان تصم نزاهته واستقامته.

ان السياسة في طابعها الاعم، ليست هي فن الممكن كما يقال، بل هي فن ادارة الاختلاف، فالسياسة تقوم جوهريا حيث يوجد الاختلاف، او حيث الاحتمال في نشوئه، او اثارة الجواء لخلق اختلاف غير موجود، اما توظيف الدين لغايات سياسية، فانه يدخل فيروس النزاع في الدين، والنزاع في الدين اذا كان نشؤه سياسيا، فانه يؤدي الى استساغة الاحتراب في الصفوف الطائفية، وفي مثال العراق، فانه بالامكان واقعيا تجنب الشر، لتشابك عناصر القرابة العشائرية والاسروية بين المواطنين، ولكن الخشية من طوائفية خارجية تعمل بفعالية فوق ساحة العراق مع غياب الدولة وضعف الاحتلال.

والمشكلة الا ازمان محددة تبدأ فيها الحروب الاهلية وتنتهي اليها. فقد احتاج لبنان والبلقان الى ما يقارب عقدا ونصف عقد لايقافها، وهناك حروب امتدت لنصف قرن او اكثر، اما الصعوبة البالغة، فتكمن في مستلزمات ايقافها، فهي تقف اذا تمكن طرف من تحقيق نصر حاسم في القتال، ولم يعد هذا الاحتمال قائما في ظروف العصر نظرا لتناقض الدوافع الداخلية والدولية في اذكائها او ايقافها.

اما الاحتمال الثاني، فان الاطراف المتقاتلة تكون قد انهكت، فاحتاجت الى استراحة المحارب، حيث تبرز الحاجة الى مبادرات خارجية لتحقيق تسوية (اللاغالب ولا مغلوب)، ومن المخاطر الجسيمة لهذا الاحتمال، ان المجتمع يكون قد انتهى الى حالة بائسة من التفكك والخور، بحيث تتفشى روح من عدم اليقين، الى درجة الامتثال لليأس وسلبية الانطواء، ويعود ذلك الى الشعور العام، بأن دماء الضحايا قد ذهبت هدرا، وان التسوية الخارجية، لم تحقق لطرف ما كان يقاتل من اجله، فالطائف (مثلا) لم تعط ثمرة خالصة لفريق بعينه دون آخر، بل هي اعادت لبنان الى مربعه الاول من حيث بدا قبل الاقتتال، ولهذا السبب، فان اعادة انتاج لبنان، انما جرت لصالح اوضاع ما قبل الحرب الداخلية وليس لها، ونلحظ على السطح السياسي اللبناني، بان كيانات الاحتراب قد افلت شموسها، كما كانت عليه قبل الحرب واثناءها، لا في الشكل فحسب، بل وفي المضمون ايضا، فالكتائب ليست هي الكتائب مع الشيخ بيار الجميل او ابنه بشير، والقوات ليست هي القوات في زمن سمير جعجع الشاب والمتقاتل مع جيش عون، واطراف الجبهة الوطنية التقدمية في زمن الشهيد كمال جنبلاط، ليست هي كما هي في زمن ابنه وليد، والشهيد عرفات لم يغادر الى تونس، بل غادر الى الدار الاخرة، وسورية كانت موجودة باسم الجامعة العربية، ثم غادرت باسمها ايضا! وايران لم تكن موجودة في لبنان، لكن وجودها اليوم، بالغ التأثير والتعقيد، كما اهتبلت اسرائيل في سانحة من الحرب الاهلية، فرصة احتلال لبنان واسقاط عاصمته.. والخلاصة فان مقدمات المشاهد الهلعية في الحرب الاهلية، ليست على شاكلة نتائجها، انها كرة تتدحرج ولا يعرف اصحابها، مسار تدحرجها، واين تقف ولصالح من؟!

ويسعفنا القول عموما، بانه ما من حرب داخلية، الا وكان المستفيد الاول منها، هو خارجها، ولا بد من الاشارة هنا، الى انه مع وجود قابليات داخلية ذاتية عربية للذهاب الى الاحتراب، الا ان هذه القابليات، لم يكن لها ان تتفاعل من ذاتها، لولا المحرض الخارجي المستفيد، وهناك شواهد شتى لوقائع احترابية داخلية، جرت بفعل دفع الخارج، ليس اقلها لبنان والبلقان.. او كما يراد دفع العراق اليه اليوم.

ان عدم التجانس المجتمعي، يعد بمثابة سبب اول لدوام الانحطاط والتخلف، والحال فان القوى المتعاركة في الداخل، ادنى من ان تقف امام اي تهديد خارجي، خاصة اذا كانت الكراهية على هذه الشدة من السوداوية، فاذا كانت الرؤية الطائفية، تضع الخصم الداخلي مكان العدو، فعليها ان تنتظر انتصار الاقوى (الخارجي) كي يهيمن على الجمع المتخلف، مع نظرة ازدراء يستحقها.

لكن الصراعات الطائفية، كما اسلفنا، لا تنهض بدون ملوك، او ما سمي في التاريخ دون مبالغة بملوك الطوائف، وهؤلاء لا يستيقظون ومعهم الفتنة، الا بدوافع مصلحية شخصية بلبوس سياسي ودهان مذهبي، والعجب العجاب، ان شعب العراق يقحم في سقيفة يثرب، وهي وراءه حتى الف واربعمئة سنة، وهو يقحم في صفين والجمل والنجف والكوفة وكربلاء،، وهي وراءه لسنوات مماثلة.. فالاحداث التي يراد لها، ان تكون موضوعا للاقتتال، هي احداث اصفرّت لها كتب التاريخ، فهل يعقل ان يكون، شعب القرن الواحد والعشرين، هو نفسه شعب القرن السابع ميلادية، كي نتقاتل على مشاحنات خلافية باتت من الاوابد.. ودعونا نقول بصراحة حاسمة، بان مثل هذه الكوارث في التاريخ الاسلامي، لم يكن لها ان تنشأ لولا الصراعات ذات الطابع السياسي الخالص، ومع الزمن الاسلامي غير العربي، فقد تم اكساء الصراع السياسي اياه، بألوان من مقدسات مذهبية ووقائع ونصوص وشروح.. لا هي من الاسلام ولا في جوهره.. فأشياع علي في التاريخ ليس لذاته، بل لأحقيته في الخلافة على معاوية، وبهذا المعنى فان الغالب الاعم من اهل السنة تاريخيا، هم من اشياع علي، ولكن مع تنحية القداسة والمعصمية الى درجة النبوية عنه، اما النسب (ابن عم الرسول ـ صلى الله عليه وسلم) فلا يغني من الله شيئا، ففي اهم النصائح النبوية، ان النبي (صلى الله عليه وسلم) خاطب ابنته فاطمة، احب الناس الى قلبه ومن دمه بقوله (يا فاطمة اشتري نفسك، فانا لا اغني عنك من الله شيئا)، فاذا كان ذلك للزهراء فكيف لغيرها؟!

في عمود الدين وجوهره، فرائضه واركانه في (الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله) واداء الفرائض في الصلاة والصوم والزكاة والحج.. ما يعتبر بحق الجامع الاكبر بين السنة والشيعة، ولا نرى خلافا يتم الاقرار به (اي خارج خائنة الانفس وما تخفي الصدور) الا وجدناه خلافا هامشيا ليس في جوهر الدين او في اساسياته.. فعلام يتقاتل القوم اذا، اذا كانت كل المشتركات المذهبية الجوهرية قائمة الى هذه الدرجة بين السنة والشيعة؟ الا في خلاف مجلوب بمثابة هرطقة.

ويترتب على هذا السؤال، ان نبحث خارج معيار الانقسام الطائفي في الدين الواحد، اي في التأويل لا التفسير، فقد نشأت المشكلة اساسا، من حقيقة الموقف من الاحتلال، ففيما آثر البعض من الرموز القيادية (السياسية) للشيعة، استنساب الاحتلال بالمقايضة على سقوط نظام الرئيس صدام، بل والبسوا الاحتلال وصف التحرير، مع اعتبار يوم احتلال بغداد عيداً وطنياً.. فقد اعتصمت خلائط وطنية عراقية بحبل المقاومة ضد الغزاة، ومع اتساع هذه المقاومة واشتداد فاعليتها، فقد اطلقت الرموز السياسية، القابلة بالاحتلال والمصفقة له، اوصافا على المقاومة، من حيث هي الغريب والارهابي وايتام صدام.. ولم تكتف بالتوصيف، بل بدأت طلائع ميليشياتها المسلحة، البدرية والبيشمركية بقتال المقاومة جهارا، الى جانب الجيش الامريكي والادق وراءه.. وتعتبر ميادين القتال في الفلوجة والرمادي وبغداد وتل عفر وسامراء والقائم والموصل.. شواهد ماثلة، وفي النجف وربما الكوفة، فقد قاتل جيش المهدي قوى الالعوبة في يد الاحتلال، لكنه في النهاية، آثر تسليم سلاحه للغزاة الامريكيين، في مشهد مصور، لم يعتد العراق عليه في تاريخه!

وفي المحصلة، فان الاصطفاف الى جانب المحتل، كان الشرخ الاول، لما يراد تسميته بالصراع الطائفي اليوم.

ومن اجل تطبيع الوضع الاحتلالي للعراق، فقد (جاهد) ملوك الطوائف، من اجل الرفض المطلق لا لخروج الاحتلال فحسب، بل ورفض اجندة لرحيله.. وكان من مستلزمات التطبيع، مسيرة شعارات في رد السيادة واقامة الجمهورية المحررة، بشواهد انتخابات وجمعية وحكومة ورئيس ودستور.. فيما يستوطن العراق، مئة وخمسون ألفاً من الغزاة، مع استعداد للقصف عند ادهى اشارة.. فيما تستملح وزارات العراق الجديد، مشاهد القتل الجماعي في تل عفر والقائم والرمادي وبعقوبة وبلد.. وكل من يرفع صوته في وجه الاحتلال، اما البائس في هذا المسلسل، فهو ادعاء الحكومات الاحتلالية، منذ الرائد الاول علاوي، بأن اوامر القصف للفلوجة وما تلاها، انما تصدر عن حكومات (السيادة) في المنطقة الخضراء!

ولكي تقوم البشمركة ومنظمة بدر والاشاوس من (مغاوير الداخلية) بعمليات القتل والتقتيل على الهوية، بمقابل تقتيل مجهول ومخترع، باسم الزرقاوي، الذي اعتقل مئة مساعد له ولم ير الشعب واحدا منهم، فان الانجرار الى حرب اهلية، هو فعل مدبر، فالصراع في العراق، بدأ يأخذ شكلا مثلثا بعيدا عن (المثلث السني) باختلاطات داخلية وخارجية، يصعب معها، قراءة الاحداث وتقدير الدوافع لما يجري في استعجال حرب داخلية اهلية، يستنكر الجميع وقوعها، ففي حالة من حالات التوازن السلبي في صراع الاطراف، تصبح الحرب الاهلية، مخرجا للقوى الطامعة والمتورطة في العراق، لكنها ليست مخرجا للمقاومة الوطنية والاسلامية، من حيث ان برنامج المقاومة واستهدافاتها، باتت معروفة لكل ذي بصيرة، اما دمج المقاومة مع الارهاب، فانها حكاية تافهة، بدأها الامريكيون واستنسبها المطواعيون من اشياع الاحتلال.

في الصراع المثلث في العراق اليوم، ما يشي بثلاثة محاور اساسية، امريكا وايران والمقاومة، فاذا كان قرار الرحيل الامريكي قد اعتمد حقا، نتيجة ضربات المقاومة، فان ادارة اليمين المحافظ بشوائب يهودية، ترى الحل الامثل في ايقاع العراق في غاطس حرب اهلية لا يسلم منها، وهو انتقام مناسب، لإفشال قوة عظمى فيما ذهبت اليه.

اما اذا توقعت الادارة الامريكية، بقاء لها في العراق، فان اذكاء حرب اهلية، يتناقض مع مشاريعها في العراق ومنه الى شرق اوسط كبير.

من الزاوية الايرانية، فان امامها مشكلتين كبيرتين، عالميا من جهة واقليميا من جهة اخرى، اي الملف النووي على اعتاب مجلس الامن، والانجاز الايراني في العراق، على كاهل الكلفة الامريكية الباهظة في الاحتلال.. اما المقاومة فليس امامها من مشكلة اليوم، الا الاحتلال،

ويستوي مع هذا التحليل، ان الحرب الاهلية هنا، هي خشبة خلاص المتورطين، محور ايران مع اشياعه الداخليين، ومحور الاحتلال مع انصاره القادمين، فيما تبقى الحقيقة في صوت العراق الاسير.

* كاتب من فلسطين يقيم في سورية

أحداث سامراء فتنة متوقعة

عبد الرحمن مجيد الربيعي*

■ كل الاحداث التي حصلت في العراق اخيرا احداث متوقعة، ليس فيها ما هو غريب او مستبعد، فما كان يجري من فرز طائفي وعرقي قاد الى حادث التفجير في سامراء.

وربما لسائل ان يسأل: ولماذا سامراء؟ ويكون الجواب بأن سامراء ـ مدينة ذات اكثرية سنية ـ وهي محج للزوار من الشيعة العراقيين او القادمين من بلدان اسلامية اخرى، ففيها ضريحا الامامين العاشر والحادي عشر لدى الشيعة علي الهادي وولده (حسن العسكري)، كما ان مغارة غيبة الامام المهدي فيها، وهو الذي يطلق عليه الشيعة اسم (صاحب الزمان) وما ان يلفظ اسمه حتى يلحق بعبارة (عجل الله فرجه) لانه ان عاد من غيبته سيخرج من المكان نفسه الذي دخله وغاب فيه، ولذا سمى السيد مقتدى الصدر جيشه باسمه.

كان هذان الضريحان وعلى امتداد اكثر من الف ومئتي عام تحت رعاية المسلمين السنة والاسر التي عملت قيمة على الضريحين توارثت هذه المسؤولية الدينية وحمت الضريحين.

وكان اهل سامراء حريصين على حفظ الامانة كل الحرص ويستقبلون الزوار سواء في موسم الزيارات او في الايام العادية احسن استقبال. ونجد ان جانبا من الحياة الاقتصادية لسامراء تقوم على الزيارات اذ يؤم المدينة عشرات الالوف فتعمل الفنادق والمطاعم واسواق السلع والمقاهي.

لم يحصل ابدا ان اساء احد من اهل سامراء للضريحين ولا الى من يقصدهما زائرا.

لكن العراق بعد الاحتلال اصبح لحكامه الجدد (طموح) اخر يتجاوز ما هو كائن الى التغيير والاستحواذ.

وكان كل شيء يتم امام عيني جنود الاحتلال فالاكراد يتمددون ويستحوذون على قرى ونواحي مدن الموصل والكوت وكركوك وصلاح الدين.

وجماعة الحكيم والجعفري وميليشياتهما وخاصة منظمة بدر ذات الولاء الطائفي البعيد عن الوطنية يشتغلون على فيدراليتهم التي يذهب الحكيم بعيدا عندما يريدها للوسط والجنوب، وهذا يعني تهجير المسلمين السنة من المناطق ذات الاكثرية الشيعية. وكذا فعل الاكراد عندما قاموا بتهجير التركمان والعرب والاشوريين واختار معظم الأخيرين الهجرة لامريكا وكندا فاستولى المسلحون الاكراد على ممتلكاتهم.

كأن العملية عملية تسابق للفوز بأكبر مساحة من الارض وتغيير التركيبة الديموغرافية في اكبر وابشع عملية فرز بين ابناء بلد واحد لم تدخل الطائفية يوما في قاموسهم (على سبيل المثال المذبعة المرحومة اطوار بهج كانت من اب سني وام شيعية).

وبعد مسرحية الانتخابات البرلمانية الاخيرة والتزوير الذي جاء بمجلس اكثريته من الشيعة ذوي الولاء للخارج وليس من الشيعة العرب الاقحاح الذين كانوا وما زالوا جزءا لا يتجزأ من الشعب العربي في العراق.

بعد هذه الانتخابات واصرار الحكيم على فيدرالية الوسط والجنوب تحت هيمنة العمائم الوافدة تصاعدت النغمة الطائفية. وبدأنا نسمع مصطلحات غريبة مثل (العرب السنة) وكأن المدن والقبائل الشيعية في الوسط والجنوب ليست من العرب، والطائفة صارت وحدها الانتماء. وهكذا حصل تفجير سامراء الذي سبقته عمليات خطف واغتيال بالجملة لابناء السنة تحديدا، واعيد التاريخ للوراء مئات السنوات فكأننا في زمن الدولة الاموية وحتى ما قبلها. وفي عمليات قصاص كريهة ومرفوضة، فنحن ابناء اليوم ونحن نسكن هذا الجزء من الوطن العربي، ولا علاقة لأحد منا بما جرى فوقه.

كأن من فجروا المرقد المهيب في سامراء ارادوا القول: في زمن الفرز الطائفي لا بد ان تكون سامراء ضمن فدرالية الحكيم ما دام فيها ضريحان يعنيان للشيعة الكثير. وان السنة، لم يستطيعوا حمايتهما فيجب ان يكونا تحت نفوذ شيعي.

هكذا فسرت الامر عندما انصت لخبر تفجير الضريح، وانصت اليه غير مستغرب، بل وبتوقع كامل مع فارق في التفاصيل.

وبعد عملية التفجير هجمت على المدن مجموعات ترتدي الملابس السوداء (الشيعة في عاشوراء يرتدون الملابس السوداء حزنا على واقعة كربلاء ومن سقط فيها، ومن لا يملك ملابس سوداء يصبغ ثيابه الدشداشة والبشماغ مثلا) وانزلت هذه المجموعات الغريبة الموت ولم تسلم منهم حتى المساجد رغم انها كلها بيوت الله، وتم احراق المصاحف وكتب الصلوات التي تضمها الجوامع.

في معلومات الامريكيين ان القتلى فاقوا الالف وثلاثمئة. ولم يسلم حتى (خان ضاري) عرين الاسد الشيخ ضاري احد ابطال ثورة 1920 والذي (هز لندن.. وابكاها) كما تقول (الهوسة) العراقية بعد ان اردى الضابط البريطاني المتغطرس (لجمن) برصاص بندقيته.

لقد تطاولوا على هذا العرين وارادوا قتل الشيخ حارث الضاري رئيس هيئة علماء المسلمين في العراق والشخصية الوطنية المحترمة.

وتصديقا لما ذهبت اليه من اطماع طائفية في سامراء اصدر مجلس وزراء الجعفري قرارا يجعل المرقدين في سامراء تابعين للوقف الشيعي، وهذا يعني انتزاعهما من المدينة التي اؤتمنت عليهما مئات السنوات.

واذا نفذ هذا القرار فان معناه القتال الدامي والتهجير والتدمير وتغيير التركيبة السكانية لمدينة عريقة وشريفة، كانت ذات يوم عاصمة الخلافة العباسية، كانت عاصمة الدنيا.

* روائي من العراق يقيم في تونس

بصدد التقارب الافتراضي بين واشنطن و«العدالة والتنمية» المغربي

منتصر حمادة*

■ ما هي مصداقية الحديث عن تقارب حاصل بين حزب «العدالة والتنمية» والإدارة الأمريكية؟ وما هي حسابات السلطات المغربية والإسلاميين والأمريكيين في هذا الشأن؟ وهل نحن أمام تحولات في أدبيات الحزب الإسلامي الأبرز تمهد لتطبيع كلي للعلاقات مع «الشيطان الأكبر» بعد الإعلان الرسمي عن قرب موعد زيارة سعد الدين العثماني (الأمين العام للحزب) للولايات المتحدة؟

«تحليل لا يخرج من دائرة الرجم بالغيب، ولا أساس له من الصحة»، حكم يُلخص تعليق الإسلاميين المعنيين بخصوص الترويج لأي تقارب افتراضي حاصل بين الحزب والولايات المتحدة الأمريكية. على أن الوقائع الميدانية في المقابل، تشير إلى مجموعة من النقاط المُمهدة لأي حديث عن تطبيع افتراضي بين حزب «العدالة والتنمية» والولايات المتحدة.

ـ لقد انفتح صناع القرار السياسي الأمريكي على فتح الحوار مع الحركات الإسلامية في العالم العربي على وجه الخصوص، وذلك تطبيقا لمجموعة من خلاصات تقارير أكاديمية صادرة عن مؤسسات ومعاهد تشتغل على مثل هذه الملفات، ولعل أبرزها تقرير معهد «راند» الشهير الذي أوصى بتشجيع الحركات الإسلامية المعتدلة في خضم الحرب الأمريكية المفتوحة ضد الإسلاميين الجهاديين. (يمكن العودة إلى دراسات الباحث التونسي الطاهر الأسود المتعلقة بهذا الملف بالذات، وتحديدا الدراسات التي تتعرض لمختلف توجهات تيار «المحافظين الجدد» تجاه الحركات الإسلامية، وخاصة منها مبحث «التيار الإسلامي المعتدل في مواجهة اختبارات الحوار الأمريكي وتحديات التيار القاعدي». «القدس العربي» (الجزءان الأول والثاني. العددان 27 و2005/10/28)

ـ هناك حسابات وتداعيات الاستحقاقات الانتخابية التي تشهدها الدول العربية، ولن تكون آخرها نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة في فلسطين، والتي فاجأت نتائجها حتى قيادي حركة «حماس» (أعطى آخر استطلاع أجري على أبواب الصناديق مباشرة لحركة «حماس» 58 مقعدا وأكد على فوز متواضع لحركة «فتح» بـ63 مقعدا، من أصل إجمالي مقاعد المجلس التشريعي وعددها 132. وفي اليوم التالي ظهرت النتيجة المفاجأة، «حماس» 76 مقعدا أما «فتح» فلم تحصل إلا على 43 مقعدا فقط!)، أو نتائج الانتخابات التشريعية في مصر، والنتائج المُروّج لها منذ الآن لاستحقاقات المغرب في أيلول (سبتمبر) 2007. (وقد توقفت بعض الجرائد المقربة من الدوائر الرسمية عند دلالات احتفال جريدة «التجديد» الإسلامية ـ الناطقة باسم حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية» ـ بانتصار حماس، معتبرة أن «الإسلاميين المغاربة كشفوا عن وجههم الحقيقي» بعد هذه النتائج)

ـ وهناك ثبوت تورط الأمريكيين في الانخراط الفعلي القطري على صعيد كل دولة عربية وإسلامية في توجيه والتأثير على مسارات الفعل الإسلامي الحركي.

فبالنسبة للحالة المغربية، نتذكر تدخل السفير الأمريكي في ملف محاكمة نادية ياسين كريمة مرشد جماعة «العدل والإحسان» (أكبر الحركات الإسلامية في الساحة المغربية)، هذا على الصعيد الرسمي، أما على الصعيد المدني/الجمعوي، فنتذكر المبادرات التي يُشرف عليها «المعهد الديمقراطي الوطني» (N.D.I) ومقره بالرباط، في إطار ما يسمى بـ«تأهيل الممارسة السياسية الديمقراطية» و«تدريب الكفاءات السياسية على منظومة الحكامة».. الخ، والتي تنخرط فيها فعاليات سياسية برلمانية من «العدالة والتنمية».

ـ هناك حديث مضطرد عن حضور مراقبين أجانب لانتخابات 2007، مما يقزم من تكرار الطبيعة المميزة لأغلب الانتخابات التشريعية السابقة، والتي لم تخرج عن تدخل وزارة الداخلية في رسم الخطوط العريضة للنتائج النهائية، أو اللجوء للتزوير والضغط على الإسلاميين بهدف تحجيم مشاركتهم، وذلك تفاديا للسقوط في كابوس «الاكتساح الإسلامي»، وهو الكابوس الذي لم يُحسم معه حتى اللحظة، حيث قوبلت إجراءات السلطة (وفي مقدمتها الاعتراف الرسمي بحزب «البديل الحضاري»، والترخيص لتأسيس حزب «النهضة والفضيلة») برد مباشر من قبل جماعة عبد الإله بنكيران وعبد الله بها ومحمد يتيم ـ الثلاثي المتحكم في الجريدة («التجديد») والحركة («التوحيد والإصلاح») والحزب («العدالة والتنمية») ـ عندما تم الإعلان عن انخراط كلي لأعضاء الحزب في الانتخابات القادمة، وذلك في خلاصات اشغال آخر مجلس وطني للحزب الإسلامي، والذي اختتم في فاتح كانون الثاني (يناير) من هذا العام.

صحيح أنه في الحالة المغربية، وحتى لو أصبح حزب «العدالة والتنمية» مهيمنا على حكومة انتخابات 2007، فإنه سيسود دون أن يحكم، كما تعلم ذلك جيدا قياداته وقواعده، لأن طبيعة النظام الملكي المغربي هي كذلك: «ملكية تسود وتحكم»، ولكن هذا المعطى المُسلّم به لا يُقلل من قلق السلطات في خضم التعامل مع إسقاطات ميدانية لهذا التقارب الافتراضي، وأيضا على هامش تبعات نتائج دول المشرق.

بقي تدقيق مطلوب تأمله: إذا كانت شروط وأهداف المغرب والإدارة الأمريكية واضحة وتتقاطع بشكل جلي، فإن الأمر مختلف تماما في أهداف الطرفين.

بالنسبة لشروط الرباط وواشنطن، فتكمن أساسا في توسيع الهوة بين الإسلاميين المعتدلين والجهاديين، على الأقل من الناحية الرسمية، على اعتبار أن الكواليس الإسلامية المعتدلة تتبنى ما يصدر عن الجهاديين، مقابل تمرير مقالات وبيانات التنديد في التصريحات المسؤولة. ومن الشروط «الخطيرة» ـ بتعبير قيادات إسلامية ـ تخلي الأدبيات والبيانات الحزبية عن نبرة الخطاب الإسلامي الذي يُميز الحزب عن باقي الأحزاب السياسية، بحيث أن خطاب «الدعوة» و«الخلافة» و«الشريعة».. الخ، أو خطاب «الإسلام هو الحل» أصبح غائبا ومحرما، على الأقل في البيانات الرسمية، مقابل تبني خطاب سياسي لا يختلف كثيرا عن خطاب باقي الأحزاب السياسية، اللهم من حيث الإشارة المحتشمة حول ما يسمى «المرجعية الإسلامية» والتي أصبحت تُمَرر بشكل فضفاض.

ولو توقفنا عند نموذج حقيقة هذا التقارب الافتراضي، فمن المعلوم أن المقرئ أبو زيد الإدريسي يعتبر أبرز الوجوه الإسلامية المغربية المنددة بالممارسات الأمريكية الرسمية، والرجل يكرر هذا الكلام داخل وخارج المغرب وحتى في عقر الولايات المتحدة، ولكننا لا نجد أي إشهار أو ترويج لهذه الانتقادات في جريدة الحزب، ولا في موقع الحزب الإسلامي على شبكة الإنترنت، وفي جلسة مكاشفة لقيادي دعوي في «التوحيد والإصلاح» مع كاتب هذه الكلمات، صرح المسؤول بأنه من باب «السياسة الشرعية» يمكننا إيجاد مخرج فقهي يؤصل ويشرعن ما جرى يوم 11 أيلول (سبتمبر) 2001. (وهذا تأصيل لا يهم فقط «التوحيد والإصلاح» أو «العدالة والتنمية»، لأنه يهم جميع الإسلاميين في العالم العربي والإسلامي، باستثناء جماعات «الدعوة والتبليغ» البعيدة عن خطاب ساس ويسوس). أما أهداف الطرفين فإنها تختلف بشكل لا لبس فيه: إذا كانت السلطات المغربية تتحكم بشكل كبير في مسار إسلاميي البرلمان عبر عسل الإغراءات المادية والرمزية التي يجلبها الانخراط في اللعبة السياسية (وهناك توقعات ببروز خلافات كبيرة في مسلسل «التزكية الفقهية» لأعضاء الحزب الذين سينخرطون في الانتخابات المقبلة)، فإن الأمر مختلف عند الأمريكيين، لأن المقدس عند الإدارة الأمريكية هو الحفاظ على مصالحها الأمنية والاستراتيجية، وليس طبيعة النظام السياسي الحاكم أو طبيعة الحكومات والمعارضات. وهذا عامل ضمن عوامل أخرى بالطبع، سيؤثر حتما في أفق ومسارات أي تقارب افتراضي بين الإدارة الأمريكية وحزب «العدالة والتنمية».

* كاتب من المغرب

مشكلة اللاجئين السياسيين السوريين في الخارج

د. محمد عجلاني*

■ هناك حقوق دولية معترف بها من كل دول العالم، ومن هذه الحقوق حق اللجوء السياسي الذي كرسته معظم النظم والمواثيق الدولية، ومن المتعارف عليه ان للشخص حقا مقدسا في الدفاع عن افكاره وآرائه ومعتقداته وان على الدول الحامية لهذه الحقوق استضافة اللاجيء وتوفير سبل الحماية الكافية له.

وبسبب الانقلابات العسكرية والسياسات القمعية اضطر عدد كبير من رجال السياسة السوريين الى مغادرة بلدانهم والعيش في اوطان اخرى.

وسأتوقف هنا بالطبع عند اهم الدول التي استضافت اولئك المعارضين، وابدأها بالعراق الذي استضاف عددا لا بأس به من البعثيين السوريين إثر انشقاق القيادة القومية للحزب الذي يجب ان يكون واحدا في البلدين واضطر عدد لا بأس به من المنشقين السوريين من حزب البعث مغادرة لبنان بعد ان دخلت القوات السورية اليه في عام 1976، وتوجهوا بذلك الى العراق ومنهم مؤسسا حزب البعث العربي الاشتراكي، ميشيل عفلق وصلاح البيطار، فبغداد في عهد صدام لم توفر لقياديي الحزب الحرية التي كانت توفرها لهما بيروت عاصمة الفكر والحرية، وهكذا فضل كل من صلاح البيطار والحوراني العيش في باريس، قبل ان يغتال رصاص الغدر البيطار امام مقر جريدته في باريس في تموز (يوليو) 1980، وقضى الاخر الحوراني بقية ايام حياته في عمان يعاني سكرات المرض والعزلة.

وبعد ان تعرض نظام صدام للسقوط تعرض بدورهم اللاجئون السوريون في بغداد الى التنكيل والتعذيب والاضطهاد لانهم حسب قوى المعارضة العراقية محسوبون على صدام والتيار القومي وتناسوا ان هناك اعرافا دولية تمنح اللاجيء حقوقا وواجبات يجب عدم التعرض لها في حال تغير النظام في هذه الدولة او تلك.

وكان يجب على الرئيس اليمني عبد الله صالح التدخل مرارا وتكرارا لدى القيادات السورية الحالية للسماح للرئيس السوري ـ الاسبق امين الحافظ وعدد من اللاجئين السوريين في بغداد مغادرة الحدود العراقية ـ السورية والعودة الى بلدهم بعد ان تعرضوا لشتى انواع التنكيل والتعذيب من قيادة ما يسمى بالتحالف الوطني والتيارات الاخرى التي اسقطت نظام صدام حسين.

اما في مصر، فقصة اللجوء السياسي السوري اليها تعود الى ايام انفصال الوحدة السورية المصرية وقرار عدد كبير لا بأس به من السوريين المحسوبين على التيار الناصري الفرار الى القاهرة مع الرئيس عبد الناصر ومنهم الضابط السوري المشهور عبد الحميد السراج.

ولحق بعد ذلك ضابط اخر هو جاسم علوان (عاد حاليا الى دمشق) وهو الذي قام بحركة 18 تموز (يوليو) ضد البعثيين والتي لم يكلل لها النجاح فقرر المغادرة والعيش بالقاهرة.

وبالطبع تعرض اللاجئون السوريون في القاهرة الى نفس الازمة التي تعرض لها زملاؤهم في بغداد.

فالرئيس عبد الناصر استضاف هذه المعارضة او الاشخاص المحسوبين عليه، واحسن معاملتهم، ولكن بعد وفاة الرئيس عبد الناصر تغيرت المعاملة نوعا ما، مع البعض وقلت الامتيازات، كما اشار بذلك المعارض السوري عبد الهادي البكار الذي قرر اللجوء الى دولة الامارات لكي تعطيه جواز سفر يستطيع ان يسافر به.

ولكن للامانة فلا بغداد ولا القاهرة سلمتا اي معارض سوري الى بلده وهي تعرف تماما ان لهذا التسليم مخاطر على حياة هذا المعارض.

اما السعودية فهي بدورها احتضنت عددا كبيرا ايضا ولا بأس به من المعارضين السوريين الذين فروا من ظلم ابناء وطنهم ضمن سياق ومحاكمات غير عادلة، واتهام البعض بالخيانة والعمالة من طرف اولئك الذين يوزعون صكوك الغفران، وعاش كل من المرحوم الدكتور منير العجلاني فترة طويلة من حياته في المملكة السعودية والف عدة كتب، وبقي يحن الى وطنه ورفض العودة اليه بالشروط الاسدية (الاسد الاب) وخاصة انه طلب منه الاعتذار وارسال رسالة خطية للرئيس الراحل حافظ الاسد رفض ان يخطها ويقوم بمثل هذا العمل، خاصة وقد صرح لي بانه لم يكن مذنبا او يشعر بالذنب تجاه كل ما قام به حتى يرسل مثل هذه الرسالة.

وكذلك توفي العلامة معروف الدواليبي ودفن في السعودية بعد ان زار دمشق قبل وفاته وتعرض لمضايقات من طرف رجال الامن السوريين.

الجزائر بدورها استضافت عددا من اللاجئين السوريين وعلى رأسهم الدكتور ابراهيم باخوس وزير الخارجية السوري الاسبق الذي مارس مهنته كطبيب وبكل شرف في اكبر مستشفى في الجزائر، وللامانة رفض باخوس جميع المساومات والعروض التي تلقاها من نظام دمشق.

ونتمنى ان تنتهي حقبة ومعاناة المعارضين السياسيين السوريين في الخارج وان لا يلاحق احد بسبب افكاره وآرائه ومعتقداته هذا اذا كنا نرغب ببناء وطن قوي ومجتمع سلمي هادىء وان تكون سورية للجميع بدون استثناء وليس لصالح فرد او جماعة او فئة معينة.

* رئيس مركز دراسات الحياة السياسية في سورية